

## احتدام الخلاف على الزيادات وربطها بالاقساط

## لماذا هزّت سلسلة الرتب والرواتب الجسم التربوي؟

رغم انتظار اقرارها خمس سنوات، فاجأ صدور قانون سلسلة الرتب والرواتب، في تموز، المؤسسات التربوية الخاصة التي شعرت بالضيق، فقررت عدم الدخول فيها. اما السبب، كما ينص عليه القانون 515 الذي يحدد الموازنة المدرسية كل عام، فهو ان اي زيادة على رواتب المعلمين سيقللها ارتفاع الاقساط المدرسية، الامر الذي رفضه الاهل

بداية العام الدراسي هذه السنة ليست كبدائيات الاعوام السابقة. صدور قانون سلسلة الرتب والرواتب، بعد التعاقد مع الاساتذة واجتياز مرحلة تسجيل التلامذة لهذه

## الاب عازار: ادعو الاسرة التربوية الى التفاهم

مشكلة الجسم التربوي هذه السنة تفاقمت بعد اقرار سلسلة الرتب والرواتب. هل هذه الاسباب قديمة وما هي؟  
□ اذا عدنا الى الماضي نجد دائما اننا، مع قدوم ايلول وتشرين الاول، امام مشكلتين: الاولى هي التذمر من الاقساط المدرسية، اما الجواب فهو ان احدا لا يجبر احدا على اختيار مدرسة خاصة لتعليم ابنه. حرية التعليم في لبنان تعطي الحق للاهل لاختيار المدرسة الملائمة لهم لتعليم اولادهم. علما ان النظام الداخلي يحدد اطر طريقة التعاقد بين المدرسة والاهل. وفي الوقت نفسه، مع المعلم كاسرة تربوية، هذا يعني ان النظام يحفظ الجميع. المشكلة الثانية التي نعاني منها على ابواب كل عام دراسي هي في ما يطرح من بعض الجهات الرسمية حول المدرسة الرسمية المجانية ليدخل الناس في مقارنات بينها وبين المدارس الخاصة غير المجانية. في هذه النقطة اتساءل لماذا لا يطرح هذا الموضوع الا على ابواب ايلول وتشرين الاول من كل عام. بصراحة اقول، نحن كإمانة عامة للمدارس الكاثوليكية وكمنسق اتحاد المؤسسات التربوية، لسنا ضد تعزيز المدرسة الرسمية

الاقساط المدرسية بعد اقرار هذه السلسلة. اضافة الى ما ذكرت هناك بعض المدارس التي يحتم عليها دورها معرفة قدرتها على اكمال رسالتها. منذ 5 سنوات ونحن نقدم مذكرات في هذا الخصوص من دون الحصول على جواب او على اي تعليق. فجأة صدرت السلسلة. ساعدت هنا الى تواريخ محددة تكشف عدم براءة الجهات المعنية بهذا الشأن. في 5 تموز من كل عام يتم التعاقد مع الاساتذة، الامر الذي يعني الزام المدرسة دفع اي زيادات بقراها القانون بعد هذا التاريخ. في المقابل، اذا عدنا الى الوراء بضعة اشهر، الى آذار ونيسان، تعرف ان الاهل يسجلون اولادهم ضمن هذه الفترة الزمنية. لهذا السبب ارى صدور سلسلة الرتب والرواتب في 19 تموز الماضي غير بريء. من يفرض شيئا ما على جهة معينة، عليه اعطاؤها

في حال تم الفصل بينهما سيكون مستقبل الاساتذة اسود.

في ضوء ما استجد في القطاع التربوي، في الفترة الاخيرة، وما ستحملة معها الايام المقبلة، حاورت "الامن العام" الامين العام للمدارس الكاثوليكية ومنسق اتحاد المؤسسات التربوية الاب بطرس عازار ورئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت امين الداعوق ونقيب المعلمين في المدارس الخاصة رودولف عبود في المشكلة الناشئة.

## رواتب المعلمين ستبقى كما في العام الماضي، في انتظار ما سيحصل



الامين العام للمدارس الكاثوليكية ومنسق اتحاد المؤسسات التربوية الاب بطرس عازار.

الاطلاق، بل بالعكس نطالب بهذا التعزيز من ناحية التجهيزات والمستوى والكفاية والتطور، بمعنى ان توفر لها كل البنى الاساسية التي تجعل منها مدرسة نموذجية تفتخر بها، كما هي الحال مع ثانويتين في منطقة عين الرمانة هما ثانوية سعيد وثانوية عون. في حال وصول كل المدارس الرسمية الى هذا المستوى النموذجي، سنحتج ونجلس جانباً من اجل المحافظة على رسالتنا التربوية. لكن مع تعزيز التعليم الرسمي، نطالب الدولة بالسماح بان يكون في هذه المدارس توجيه روحي وتعليم ديني منفتح لا مغلق، يعلم المحبة والصدق والوفاء.

اقرار سلسلة الرتب والرواتب كان منتظرا في اي لحظة منذ طرحها قبل 5 سنوات. لماذا كان انعكاسها على القطاع التربوي سلبيا الى هذا الحد؟  
□ لان الغطاء الذي عمل به لادصارها لم يكن بريئا، وقد تم "تهريبها بين ليلة وضحاها. هكذا اوجدت. منذ خمس سنوات ونحن نرسل كتيبا وتقارير الى مجلس النواب ومجلس الوزراء من اجل ان نعلن موقفنا الاتي: لا نريد

ايقاف مطالب المعلمين المحقة بل بالعكس، نحن معها، لكن من ناحية ثانية يريد الاهل معرفة ما اذا كانت لديهم القدرة على تسديد

الامكانات اللازمة لتحقيق ما فرض عليها. من هنا اقول الوجد اصاب كل المؤسسات التربوية لا المدارس الكاثوليكية فقط.  
□ اي دور تراه لنقابة المعلمين في المدارس الخاصة لحلحلة هذه العقدة؟  
□ اذا اردت نقابة المعلمين الانفتاح على الحوار، وكما اراها هي كذلك، فلتطالب بالتخلي عن الدرجات الست التي اعطيت لها في مقابل تطبيق سلسلة الرتب والرواتب على مدى سنتين او ثلاث سنوات، على دفعات، من اجل التخفيف من قيمة القسط المدرسي، من جانب آخر، تصر الدولة ونقابة المعلمين على عدم فصل التشريع بين القطاعين العام والخاص. لذلك اقول وحدة التشريع هذه يجب ان تقابلها وحدة تمويل.

## الداعوق: على الدولة احتضان التعليم الخاص

لماذا امتنعتم، كمسؤولين تربويين، عن دفع الزيادة على رواتب الاساتذة كما اقترتها سلسلة الرتب والرواتب؟  
□ نحن لم نمتنع عن دفعها لانها من حق المعلمين، لكن، كما ينص عليه القانون 515 الذي ينظم العلاقة بين الاهل والمدرسة، فان اي زيادة على رواتب المعلمين ستقابلها زيادة على الاقساط المدرسية، الامر الذي رفضه الاهل.

ثمة خلاف بين الاساتذة وادارات المدارس ازيد حدة في الفترة الاخيرة. حول اي نقاط بالتحديد؟

□ لا وجود لخلاف مع المعلمين، لكن بعض ادارات المدارس طالبت بعدم الدخول في موضوع سلسلة الرتب والرواتب لانها سببت لها الضياع من ناحية ربط تنفيذها بدفع الاهل زيادة على الاقساط المدرسية، وهم لا يريدون ذلك. المشكلة ليست معنا، بل مع الناس الذين امتنعوا عن دفع هذه الزيادة.

رغم هذه الصورة القاتمة، ما هو تصوركم للعام الدراسي المقبل؟  
□ ادعو الى العودة الى الاسرة التربوية. الى هذه العائلة التي تتفاهم بعضها مع بعض. لكن عندما تتدخل السياسة والتشريع الخاطن يفسد كل شيء. لذا اوجه ندائي الى نقابة المعلمين واركاب الدولة من اجل ان ينظروا الى الاهل من ناحية قدرتهم على تسديد انعكاسات سلسلة الرتب والرواتب، ومن زاوية اخرى هل من العدل ان تتضمن هذه السلسلة زيادة تصل الى 120% على راتب احد الاشخاص، و30% على راتب شخص آخر؟ رغم هذه الازمة سنبدأ العام الدراسي كالمعتاد، وسنعتبر حقوق الاهل والمعلمين امانة في اعناقنا. اما في ما يخص رواتب الاساتذة، فستبقى كما كانت في العام الماضي رغم صدور السلسلة، في انتظار ما سيحصل.

## فصل التشريع بين القطاعين العام والخاص ينظم العلاقة بين المعلم والمدرسة



رئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت امين الداعوق.

الوضع التربوي في ازمة هذه السنة. كيف ترى من خلالها مصير الاساتذة والمستقبل التربوي ككل؟

□ اقرار سلسلة الرتب والرواتب جعل من هذا الوضع ازمة، علما ان العام الدراسي الماضي لم يكن على هذه الحال. المدارس ستفتح ابوابها، وستنتظر الادارات حتى آخر السنة لتطالب الاهل بدفع الزيادة على الاقساط المدرسية، ومن يمتنع عن دفعها يحصل على افادة من وزارة التربية. هذا هو الواقع.

مسألة وحدة التشريع بين القطاعين العام والخاص او الفصل بينهما، كيف تنظر اليها وما هو موقفك منها؟

□ لو كنت نقبياً للمعلمين لطالبت بفصل التشريع بين القطاعين العام والخاص، لادخل في طرح آخر يقول، لان سلسلة الرتب والرواتب مجحفة في حق الاساتذة ورواتبهم متدنية، على الدولة تحمل الزيادات التي اقترتها السلسلة لا الاهل، والا فلتوقفها كما فعلت في

نمر لوتو  
بل SMS  
عل 1020

صار فيك تعملان وبين ما كان!



اختار أرقامك الستة وارسلهم  
مفصولين بفراغات عل 1020  
وأول ما توصلك رسالة من اللوتو  
بتكون أرقامك دخلت بالسحب!

La Libanaise des Jeux

كلفة إضافية على سعر الشبكة: 50.7



www.llj.com

ان تتولى الدولة احتضان التعليم الخاص الذي يضم 72% من تلامذة لبنان. صحيح ان الدولة تساهم في المدارس المجانية، لكن اخر مساهمة لها في هذا المجال كانت عام 2014. من هذه الناحية اطالها بدعم المدارس الخاصة لان 72% من شعبها في هذا القطاع.

مطروحا اكثر من قبل مع بداية العام الدراسي هذه السنة. كيف ترى هذا التحول واسبابه؟  
□ مسؤولية التربية هي على عاتق الدولة الى اجل غير مسمى. لكن التربية، كمفهوم، ليست توظيف معلمين او اعداد مناهج، بل هي قصة كبيرة جدا تتمثل في احتضان التربية، بمعنى

موضوع الضرائب. علينا ان نعرف، في هذا المجال، ان فصل التشريع بين القطاعين العام والخاص ينظم العلاقة بين المعلم والمدرسة بهدف حمايته.

مطالبة الدولة بدعم التعليم الخاص اصبح

## عبود: متجهون نحو التصعيد بالامتناع عن التدريس

لماذا وصلت مشكلتكم السنوية المعتادة، كاساتذة، مع بداية كل عام دراسي الى حد الازمة هذه السنة، تحديدا بعد اقرار سلسلة الرتب والرواتب؟  
□ ازمنا هذه السنة عنوانها وحدة التشريع بين القطاعين العام والخاص. يعتقد البعض انها طارئة، لكنها قديمة جدا تعود الى الثمانينات، حيث بدأ تداول هذا الموضوع مع كل المجالس التنفيذية المتعاقبة ومع كل استحقاق، كسلسلة الرتب والرواتب. هذه المسألة كانت مطروحة من زاوية اعطاء الدرجات الاستثنائية للمعلمين. لكن بمجرد ان يبدأ هذا الطرح تبدأ المطالبة بفصل التشريع بين القطاعين العام والخاص. الالفت هذه السنة الشراسة في المطالبة هذه، وبشكل مباشر مع معرفة مسبقة بما سيصل اليه هذا الموقف.

ما هي الخطوات العملية التي ستخذونها في حال بقي الوضع على حاله؟  
□ نحن كنقابة معلمين لا يحق لنا مقاضاة مدرسة على عدم تطبيقها القوانين، لكن لنا الحق في اللجوء الى وزارة التربية لتقديم شكوى لدى لجان التحكيم لارسال مفتشين الى المدرسة المخالفة. كنا نود صدور قانون سلسلة الرتب والرواتب على خير، من اجل ان نجلس معا لتطبيق القوانين النافذة والتي لم تطبق بعد. لكن في ضوء ما جرى، نحن متجهون نحو التصعيد بالامتناع عن التدريس هذا العام.

اي مصير ينتظر الاساتذة في لبنان؟  
□ اذا نجحت المساعي في فصل التشريع بين القطاعين العام والخاص، مصير الاساتذة سيكون اسود. هذه الرؤية هي نتيجة استفتاء اجريناه مع الطلاب حول من يحب مهنة التعليم ويرغب في ان يكون استاذاً في المستقبل. حصلنا على اجوبة تقول ان وضع الاستاذ ليس مناسباً للجيل الجديد من ناحية الرواتب المتدنية وعدم حصوله على الزيادات التي تقرها القوانين والتي تبقى غير نافذة في بعض المدارس، خصوصا وان لا وجود لثقة مطلقة بين بعض هذه



نقيب المعلمين في المدارس الخاصة رودولف عبود.

الادارات واساتذتها، ونشعر كمعلمين بازاء هذا الواقع باننا متروكون امام الجهة الاقوى منا والنافذة اكثر منا بكثير.

كثيبي للمعلمين كيف ستواجه مفاجآت الجسم التربوي؟

□ ساعمل على تطبيق القانون الذي اصبح نافذا، وساستمر في معركة سلسلة الرتب والرواتب، على ان يكون الكلام فيها معتدلا لانني نقيب معتدل لا خلفية انتقامية او عقابية لدي. فقط اريد حقوق المعلم والا ساذهب الى بيتي. د. م.